تخفيف عبء الحظر المفروض وتقليل آثاره الاقتصادية على الدول المنتجة للسلاح ، الا انه تحت ستار هذه الاعتبارات نفسها قد تتمكن الدولة المتعرضة للحظر من التآمر مع هذه الشركات الاحتكارية للمطالبة بالحظر الانتقائي لقاء اغراءات مالية كبيرة ، وقد كانت تسمع في فرنسا خلال السنوات الاخيرة الماضية مثل هذه المطالبات بالحظر الانتقائي والغاء الحظر الشامل الذي فرضته فرنسا على تصدير الاسلحة الى اسرائيل في عام ١٩٦٩ .

هذه الصعوبات كلها سوف تواجه بشكل او بآخر الجهود التي يمكن أن تبذل في سبيل استصدار قرار عالمي يحظر تصدير الاسلحة الشامل الى اسرائيل ، وخاصة ان الولايات المتحدة ستلجأ الى الضغط على الدول الاخرى بغية عدم اتخاذه لانه سيستهدف اسرائيل وحدها باعتباره حظرا ارغاميا . ومع ذلك فاننا نرى انه من الممكن تفادي الكثير من الصعوبات اثناء الجهود المبذولة لتحقيق الحظر المقترح وذلك عن طريق اتباع **أسلوب تسلسلي** يبدأ على صعيد الدول منفردة ، ثم على صعيد المنظمات الاقليمية لينتهي أخيرا في اكبر اجتماع دولي هو الجمعية العامة للامم المتحدة ، ونعتقد ان هذه الجهود سوف تستغرق مده من الزمن لا تقصر عن موعد اجتماع الجمعية العامة للامم المتحده القادم في ايلول ١٩٧٥ .

والمنطلق الاساسي في هدا الاسلوب التسلسلي للحصول على قرار عالمي بالحظر على تصدير الاسلحه الحربية الى اسرائيل هو واقع أن أكثرية دول العالم قد اتخذت موقفا محددا من اسرائيل اضعف صوره هو مطالبتها بتنفيذ قرارات الامم المتحدة الاخيرة ، وقد ظهرت هذه المواقف بأشكال مختلفة منها التصريحات الفردية والبيانات الثنائية والبيانات الدولية المتعددة الاطراف(١١)، ومنها قرارات بعض المؤتمرات الدولية والمنظمات الاقليمية وعدد من المنظمات والهيئات العالمية المنبثقة عن الامم المتحدة(١٢) أو عن جمعيتها العامة(١٣).

ويتطلب الحصول على **قرارات الدول الفردية بالحظر** مجهودا دبلوماسيا كبيرا من جانب الجامعة العربية ، كمنظمة اقليمية ، ومن جانب الدول الاعضاء فيها بشكل افرادي ، لاقناع الدول الصديقة سواء في العالم الثالث أو في كتلة الدول الاشتراكية أو بعض الدول الاوربية المؤيدة للحق العربي بضرورة الحظر المقترح . وسيكون لهذه القرارات الفردية أثرها الكبير على نجاح المراحل التالية ، ونعتقد أن الفرصة مواتية في الوقت الحاضر للحصول على عدد كبير من هذه القرارات .

وتأتي **المرحلة الثانية** بعد أن يتم الحصول على عدد معقول من قرارات الحظر الفردية لاقناع **المنظمات الاقليمية** باتخاذ قرارات بالحظر على المستوى الاقليمي ، وهذه القرارات التي تتخذ بالاكثرية يمكن من ناحية أن تزيد من عدد المشتركين في الحظر ، كما سيكون لها من ناحية أخرى صداها الدولي . وطبيعي أن ينصب الجهد الاساسي في هذه المرحلة على دول السوق الاوروبية المشتركة ، لان صدور قرار بالحظر من هذه السوق سيقطع من الناحية العملية على اسرائيل طريق الحصول على جزء مهم من العتاد الحربي ، وسيحقق نصرا كبيرا للقضية الفلسطينية من حيث مغزاه الادبي .

واما **المرحلة الثالثة** فهي عرض موضوع الحظر العالمي على **الامم المتحدة** كمؤيد قانوني دولي لتنفيذ القرارات التي قامت الجمعية العامة باصدارها في دورة عام ١٩٧٤ والمتعلقة بالقضية الفلسطينية وارغام اسرائيل على الالتزام بها . وفي هذه المرحلة الاخيرة ، وهي أدق المراحل وأصعبها ، يمكن لقرار الحظر الجماعي المتخذ بأكثرية الاصوات في الجمعية العامة ان يضمن النتائج التالية :